



بيان

وفد جمهورية العراق

الى الدورة (71) للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية
لشؤون اللاجئين

جنيف 5-9/10/2020

المناقشة العامة

يلقيه:

القائم بالأعمال

د. عباس كاظم عبيد

يرجى التدقيق قبل الالقاء

بيان

وفد جمهورية العراق

الى الدورة (71) للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

جنيف 2020/10/9-5

المناقشة العامة

شكراً جزيلاً السيد الرئيس،

يود وفد بلدي ان يتقدم بالشكر الى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، والى جميع العاملين في مفوضية اللاجئين وبقية الوكالات الأممية الدولية والحكومية وغير الحكومية الإنسانية وأخص منها العاملين في الميدان، ونقدر عاليا الرسالة الإنسانية التي يحملونها وحجم المخاطر التي يواجهونها كما ونثمن اهتمام المفوضية في الفئات المستضعفة وسعيها إلى توفير الحماية لهم ونقدر حجم وثقل المسؤوليات والأعباء التي تضطلع بها. ونعرب عن تفهمنا لل صعوبات التي تواجهها في تنفيذ برامجها حول العالم خاصة الصعوبات المالية. كما نثمن دور الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات الإنسانية في التعاطي مع الأزمات الإنسانية في العالم وخاصة في هذه الفترة وندعو الدول المانحة بدور أكبر لدعم المشاريع الإنسانية والخدمية لهذه المهام النبيلة .

السيد الرئيس

تنعقد أعمال الدورة ال 71 للجنة التنفيذية لهذا العام في ظل تحدياتٍ يواجهها العالم على أكثر من صعيدٍ، لا سيما في ظل تزايد الأعمال الارهابية وموجهتها، الأمر الذي أدت نتائجه الى نزوح وهجرة الملايين من الناس عن مناطق سكناهم وبلدانهم قسراً، في الوقت الذي تتواصل فيه الجهود الدولية لترسيخ دعائم الأمن والسلام، والعمل على تعميق التواصل بين شعوب العالم وتحقيق التنمية البشرية. إضافة الى التحديات التي خلفها انتشار جائحة (COVID-19) والتي طالت النازحين واللاجئين واثرت على التزامات الدول في معالجة هذا الموضوع. ونعرب عن قلقنا المتزايد من اثار الجائحة التي تتعرض له جميع دول العالم ومصير النازحين في ظل انتشار الجائحة سيما مع اقتراب فصل الشتاء، ومن هنا نؤكد على أهمية التعاون والتضامن الدولي لغرض مواجهة هذه الوباء.

السيد الرئيس،

وضعت حكومة بلادي موضوع النازحين من أقصى أولوياتها وسخرت جميع طاقاتها ومؤسساتها لمواجهة هذه الظاهرة وتقديم المساعدات اللازمة، كما قدمت جميع أنواع التسهيلات للمنظمات الإنسانية، حيث تم وضع الخطط الكاملة للسيطرة على موجات النزوح، وقد أثمر التخطيط الجيد مع أصحاب المصلحة عن تحقيق النجاح في احتواء الازمة وتطويقها وتجنب تداعياتها، حيث انخفضت اعداد النازحين العراقيين من ما يقارب 6 مليون نازح الى 800 الف.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية والتكلفة الباهظة للحرب على الإرهاب، اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتخفيف من معاناة النازحين وتعزيز وصولهم الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الهامة، بما في ذلك الحق في العمل وحرية التنقل وكذلك الصحة والتعليم، وقامت دوائر الأحوال المدنية بإعادة اصدار الأوراق الثبوتية الرسمية للنازحين بدلاً من التي فقدوها، من جهة أخرى ركزت الحكومة على الفئات الهشة من الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة والسعي لتوفير جميع المستلزمات الضرورية لهم وتعويض المتضررين جراء العمليات الارهابية ونتطلع الى المساهمة الفاعلة من الدول والمنظمات الدولية من أجل اصلاح البنى التحتية في المناطق المحررة وتنظيفها من الألغام والمتفجرات.

وأغتنم هذه المناسبة للأعراب عن شكرنا لجميع الدول التي ساندت ووقفت الى جانب العراق في حربه ضد الإرهاب، إذ أدرك المجتمع الدولي خطورة هذه التنظيمات الارهابية واصطفت في جبهة واحدة لمحاربه والقضاء عليه وساهمت في العمليات العسكرية لمساندة القوات العراقية وقدمت مساعدات إنسانية، والتي ساهمت في تعزيز وتوسيع نطاق الدعم المقدم لحكومة العراق في مكافحتها لعصابات داعش الارهابية والجماعات المرتبطة بها،

السيد الرئيس،

يؤمن العراق بان معالجة الملف الانساني لموضوع اللاجئين والمهاجرين والنازحين لا يمكن ان يكتب له النجاح مالم تتم معالجة مسبباتها الرئيسية، التي يقف في مقدمتها الارهاب والقتل الوحشي والعشوائي للمدنيين من قبل العصابات الارهابية، اذ أن طبيعة الأزمات التي طال أمدها تتطلب صياغة نهج جديدة ومبتكرة لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجهها البلدان المضيفة. ندعو الى ضرورة إيجاد مستويات أعلى بكثير من التضامن الدولي وتقاسم الأعباء تجاه اللاجئين والنازحين في المنطقة وكذلك للمجتمعات المضيفة لهم واستمرار الحاجة لدعم دولي مكثف. اسمح لي ان استثمر هذه الفرصة لدعوة الجميع الى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، كما يؤكد العراق على أهمية

تطوير العلاقات القائمة بين المفوضية والمدن وتقديم الدعم المستمر للنظم الوطنية لما لها من أثر إيجابي في معالجة جذور الازمات ويدعوا الى استمرارية الدعم الدولي للسلطات والمجتمعات المحلية والافراد المتضررين مع دعوة الدول لتبادل تجاربهم في كيفية إدارة النزوح الداخلي والتصدي له.

ختاماً،

ان العراق، وفي ظل الظروف التي يمر بها مازال بلداً مضيفاً للاجئين وملتمسي اللجوء من دول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط وتقديم المساعدات لهم، رغم ان العراق لم يوقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. إذ يستضيف العراق مئات الالاف من اللاجئين من دول الجوار وتقديم المساعدة والإيواء والإغاثة لهم، للتخفيف من معاناتهم والمساهمة في إيجاد حلول لهم.

شكراً سيدي الرئيس،